مقاسم المنطقة الصناعية القديمة في السويداء من دون سندات تمليك وبعضها ضمن شوارع

عبير صيموعة

أكد رئيس اتحاد الحرفيين في السويداء جمال حميدان التأخير في عمليات الفرز لمقاسم المنطقة الصناعية القديمة في السويداء من قبل مجلس المدينة والبالغ عددها ٢٢٨ مقسماً حال دون حصول حرفيي المنطقة على سندات تمليك لمحالهم.

وأشار إلى قيام مديرية المصالح العقارية في السويداء بتحويل صكوك التمليك بعد الانتهاء من العمل بها والتدقيق بملكيتها إلى مجلس المدينة حيث جرى تصديقها ومن ثم تمت إعادتها إلى المصالح العقارية مرة أخرى للتثبيت إلا أن وجود العديد من المخالفات التنظيمية جراء قيام أصحاب هذه المحال ببيع قسم منها أو تجزئتها وتضمين جزء منها ضمن الصك الإداري الواحد فضلاً عن مخالفات البناء ضمن كل مقسم حال دون تثبيتها.

وبيّن حميدان أن إعطاء الحرفيين سندات التمليك لمقاسمهم التي يشغلونها مهنياً منذ ما يزيد على ٣٠ عاماً بات ضرورة ملحة بشرط تسوية المخالفات القائمة لأصحاب المقاسم المخالفة ودفع غرامات تلك المخالفات.

بدوره مدير الشؤون الفنية في مجلس مدينة السويداء حسام كيوان أوضح لـ«الوطن» أنه بعد وصول مشروع المنطقة الصناعية من مديرية المصالح العقارية للتصديق قام المجلس بتطبيق التنظيم على مخطط المنطقة الصناعية حيث اتضح أن جزءاً من المقاسم ناحية مديرية السياحة دخلت في الحزام الأخضر وفي التنظيم مما تعذر تقديم سند تمليك لأي مقسم يقع ضمن الأملاك العامة مع عدم القدرة على إعطاء سندات تمليك للمقاسم المتبقية النظامية لأن المشروع متكامل لا يمكن تجزئته والمصادقة عليه.

ولفت إلى أن معمل الأحذية ضمن المنطقة الصناعية والذي تبين أن جزءاً منه إضافة إلى بعض أجزاء من المحلات القائمة أمام المعمل تقع في الشارع التنظيمي مع العلم أن الإشكالية في هذه التجاوزات تقع مناصفة على مجلس المدينة سابقاً لأن من مهامه رسم الحدود إضافة إلى اللجنة الإقليمية.

ولفت كيوان إلى أنه تم التواصل مع وزارة الأشغال العامة والإسكان لتوجيه اللجنة الإقليمية لتعديل التنظيم في المنطقة إلا أن اللجنة الإقليمية رفضت التعديل تحت ذريعة نظام الاستملاك والذي جاء بناء على التعديل التنظيمي للمنطقة عام ١٩٩٢ الذي قامت به شركة الدراسات المكلفة دراسة المخطط التنظيمي للمنطقة والتي قامت بتغيير التنظيم عن تنظيم الاستملاك لعام ١٩٦٢ والذي كان من المفترض المحافظة عليه ما دفع المجلس لمعاودة التواصل مع وزارة الأشغال العامة وشعبة الاستملاك في رئاسة مجلس الوزراء على أمل تغيير المخطط الاستملاكي.

وأوضح أن التوجيه كان من وزارة الأشغال (صاحبة القرار) بتشكيل لجنة لدراسة المنطقة الصناعية القديمة ووضع الحلول المناسبة لمعوقات الإفراز والحصول على سندات تمليك حيث قامت اللجنة بالتحقق من تنفيذ مرسوم الاستملاك الخاص بالمنطقة الصناعية حيث تبين أنه تم تنفيذ الاستملاك حسب كتاب مديرية المصالح العقارية كما جرت مطابقة المخططات (التنظيمي والاستملاكي والطبوغرافي) للمنطقة حيث تبين وجود اختلاف وعدم تتطابق بين المخططات الثلاثة بسبب توزيع المقاسم على المواطنين بتقنيات بدائية مع عدم وجود شبكة مساحية أو مخطط رقمي في تلك المنطقة الأمر الذي أدى إلى وقوع جزء من المقاسم ضمن الشوارع التنظيمية وتعذر على اللجنة الإقليمية تعديل المخطط التنظيمي في المنطقة ليتناسب مع الوضع الراهن للمقاسم الموزعة لوجود مرسوم استملاك المنطقة رقم ١١٨٤ تاريخ ١٩٧٤.

ولفت كيوان إلى أنه تم إعداد مقترح مخطط يتوافق مع الوضع الراهن وضمن حدود الاستملاك لكون المقاسم المنفذة أصبحت أمراً واقعاً لا يمكن تغييره لينتهي عمل اللجنة وبناء على ما وصلت إليه بطلب لوزارة الأشغال العامة الموافقة على تعديل المخطط الاستملاكي في مرسوم الاستملاك لعام ١٩٧٤ حتى تتمكن اللجنة الإقليمية من تعديل التنظيم حسب المخطط الاستملاكي الجديد المنسجم مع الوضع الراهن لمقاسم المنطقة الصناعية وبالتالي متابعة مشروع الإفراز الخاص بالمنطقة وتوزيع سندات التمليك لمالكي المقاسم الموزعة.

بعض الآلات مازالت تعمل منذ ١٩٤٨

مدير شركة سكر حمص لـ«الوطن»: إعلان استعداد معمل السكر للعمل لمصلحة الغير لكن حتى الآن لم يتقدم أحد

حمص - نبال إبراهيم

بيّن مدير عام شركة سكر حمص عبدو محمود لـ«الوطن» أن سعر مادة بذر القطن المستجرة من المؤسسة العامة للمحالج وتسويق الأقطان ارتفع ليصبح سعر الطن الواحد منها ٣٩٠ ألف ليرة سورية بعد أن كان سعر الطن ١٢٥ ألف ليرة سورية، لافتاً إلى أن ارتفاع سعر طن بذر القطن سيتسبب برفع مادة زيت القطن المنتجة في الشركة بنسبة مضاعفة لا تقل عن ١٠٠ بالمئة.

وأشار إلى أن قيمة مبيعات الشركة من كامل منتجاتها الرئيسية (خميرة طرية وكحول طبي وزيت قطن مكرر وصابون) ومنتجاتها الثانوية (كحول صناعي وغاز كربون وكسبة ناعمة) خلال العام الماضي بلغت ٦,٥ مليارات ليرة، فيما بلغت قيمة إنتاج الشركة من كل ما منتجاتها الرئيسية والثانوية أكثر من ٦,٨ مليارات ليرة سورية بمعدل تطور بنسبة ١٣٣ بالمئة مع العام السابق.

وأشار محمود إلى أن معمل السكر ما زال متوقفاً عن العمل منذ عامين وحتى تاريخه لعدم توفر المواد الأولية ويتم الإعلان بشكل مستمر لشراء ٢٥ ألف طن سكر خامي من المؤسسة العامة للسكر دون جدوى، لافتاً إلى أنه تم مؤخراً الإعلان عن إمكانية تشغيل المعمل بالأجرة لمصلحة الغير لتوقفه وعدم توفر المواد الأولية بما يحقق ريعية اقتصادية للشركة، إلا أنه لم يتقدم أي عارض للإعلان حتى تاريخه.

ولفت إلى أن معمل الكحول يتم تشغيله حسب الحاجة ووفق الخطة الإنتاجية في ظل توفر المواد الأولية، مبيناً أن كمية الكحول الطبي المنتجة ١١١١ طناً وكمية ١٢١,٢ طناً كحول أزرق وكمية ١٥٩,٣٣٨ طن غاز كربون خلال العام الماضي، منوها بتشغيل معمل الخميرة بكامل طاقته الإنتاجية لتزويد محافظات (حمص وطرطوس واللاذقية وحماة) بمادة الخميرة، وبلغت الكميات المنتجة منها بالعام الماضي ٦٧٤٤ طن خميرة طرية.

وأكد محمود أنه تم إيقاف معمل الزيت مدة ١٠ أيام مؤخراً لإجراء الصيانات الجزئية من عمال الشركة بهدف الحفاظ على الآلات وجاهزيتها والحفاظ على جودة المنتجات، مبيناً أنه تم إعادة التشغيل لتصنيع بذور القطن المورّدة، وقد بلغت كمية بذور القطن التي تم تصنيعها في العام الماضي ٧٨٠٠ طن نتج عنها كمية ٦٦٩ طن زيت قطن مكرر، مشيراً إلى أنه يتم تشغيل قسم الصابون في ضوء تشغيل معمل الزيت وباقي المعامل لتحقيق جدوى اقتصادية، منوها بأن القسم الرائجة حاليا، مشدداً على ضرورة منح الوجبة الغذائية لكل العاملين بالشركة لتحقيق العدالة بينهم، حيث يتم منح قسم من العمال الوجبة بموجب حكم قضائي وباقي العمال وعددهم ٢٨٥ عاملاً محروماً من الوجبة على الرغم من أنهم يعملون بنفس مركز الإنتاج وعلى الآلة نفسها، وضرورة إعطاء الوجبة على مركز العمل وليس على الاسم.

الاقتصادي المفروض حالياً وصعوبة فتح الاعتمادات الأمر الذي يؤثر بشكل سلبي في معدل تنفيذ الخطة وخاصة مع صعوبة تأمين مستلزمات الإنتاج ذات المنشأ الخارجي بأسعار مناسبة ما يؤثر سلباً تكلفة المنتج وهامش الربح للمواد لتبقى أسعار الشركة منافسة في الأسواق.

من جهته أكد رئيس اللجنة النقابية في شركة سكر حمص عماد ملحم لـ«الوطن» وجود العديد من المطالب العمالية لعمال شركة سكر حمص التي تمت المطالبة فيها الجهات المعنية مرارا وتكرارا دون جدوى حتى تاريخه.

وبيّن أن من أهم هذه المطالب تعديل الحوافز الإنتاجية وإعادة النظر برفع قيمة تحفيز الطن الواحد لكل منتجات الشركة بما يتناسب مع الأسعار الحالية، وإعادة تعويض الاختصاص للمعاهد المتوسطة وإعطاء طبيعة العمل للعمال كل حسب ظروف عمله وتحسين الوضع المعيشي للعمال، وإعادة النظر بالتعرفة الطبية الحالية للعمال ومطالبة وزارة الصحة لاستصدار تعرفة جديدة وفق الأسعار

التعليم المسائي إلى الواجهة مجدداً

عابدين لـ«الوطن»: شرط أن يكون بمستوى علمي جيد ووفق المعايير العالمية

فادي بك الشريف

عاد مشروع التعليم المسائي إلى الواجهة مجدداً بعد ٤ سنوات من حديث التعليم العالي ونيتها تطبيقه بشكل فعلي في الجامعات وإلى الآن لم يبصر النور رغم الوعود والتصريحات، وسط تخوف جامعات حكومية من إفشال المشروع.

المشروع طرح مجدداً بمبادرة ومقترح من عمادة كلية الهندسة المعمارية في جامعة دمشق وذلك لطلاب المرحلة الجامعية الأولى والدراسات العليا وماجستيرات التأهيل والتخصص في الكلية ضمن شروط اعتمادية صارمة من حيث المستوى والخدمات المقدمة ونسبة طالب إلى أستاذ.

هذا وترأس رئيس جامعة دمشق الدكتور محمد يسار عابدين اجتماعاً استثنائيا لمجلس الكلية، أكد فيه ضرورة وضع الدراسة المناسبة وتأمين الظروف المواتية لإحداث التعليم المسائي على مستوى جامعة دمشق قبل اتخاذ هذه الخطوة، شرط أن يكون بمستوى علمي جيد ووفق المعايير العالمية وبراعي الشروط والقوانين الناظمة.

وفي تصريح لـ«الوطن» أكد رئيس لجنة التربية والتعليم العالي والبحث العلمي في مجلس الشعب الدكتور سمير الخطيب أن فكرة مشروع التعليم المسائي تم طرحها منذ ٤ سنوات وتمت المطالبة بها تحت قبة مجلس الشعب، ليتم متابعة الموضوع من التعليم العالي حينها، لكن المشروع بقي (حبيس الأدراج) ولم يبصر النور، ولم تخلق الآلية المناسبة لتطبيقه على أرض الواقع.

وكشف الخطيب أن جامعة دمشق بادرت إلى إحياء المشروع (كلية العمارة)، مشيراً إلى أن المجلس يدعم طرح الجامعة، على أن يتم عقد اجتماعات مكثفة خلال الفترة القادمة لبحث الأمر بشكل مفصل وتغطيته من الناحية القانونية والمالية والإدارية واستكمال كل الإجراءات المرتبطة به، مع وجود مختصين وقانونيين لإجراء الدراسة التفصيلية القادمة، منوها بضرورة الجدية الكاملة والمطلقة لتنفيذ الأمر ودخوله حيز التطبيق.

وأضاف إن الموضوع بحاجة إلى جدية كبيرة وإصرار على أن يكون المشروع في السياق الصحيح، مشيراً إلى أن مشروع التعليم المسائي يسهم في الحفاظ على الكوادر العلمية والأساتذة بعدم إغرائها من جامعات خاصة، مع تحسين الجوانب المادية ضمن الجامعة نفسها.

كما نوه الخطيب بالحاجة إلى كوادر مؤهلة مدربة بشكل جيد في التخصص المناسب لتكون قادرة على العمل بشكل فاعل على أرض الواقع وبالتالي تشجع البحث العلمي.

وبحسب الخطيب، فإن جامعات خاصة استفادت بشكل كبير من عدم تطبيق المشروع خلال السنوات الماضية، مبيناً أن العديد من القرارات التي صدرت من مجلس التعليم العالي كان في مصلحة جامعات خاصة على حساب الجامعات الحكومية.

وتساءل: أين كوادر الجامعات الخاصة، والمعيدون؟ ولماذا لم تؤهل هذه الجامعات كوادرها الخاصة ليتم استقطاب الأساتذة؟

> الخطيب: قرارات من التعليم العالي كانت لمصلحة الجامعات الخاصة على حساب الحكومية

تروي ١٠ آلاف نسمة... بدء ضخ مياه الشرب لبلدة التح في إدلب

المدير العام: إعادة تأهيل المحطة والشبكات بإمكانيات ذاتية

محمود الصالح

كشف المدير العام للمؤسسة العامة لمياه الشرب والصرف الصحي في إدلب محمد عجمي عن تأهيل محطة ضخ المياه والشبكة العامة في بلدة التح في ريف إدلب والتي كانت قد تعرضت للتدمير من المجموعات الإرهابية خلال الفترة الماضية.

وأكد العجمي أن المؤسسة ومن خلال توفير الإمكانات المادية من وزارة الموارد المائية، وبالرغم من الوضع الصعب في المنطقة، تمكنت من إعادة مياه الشرب الثقية إلى هذه البلدة، حيث تم تأهيل البئر الرئيسي في المحطة وهو المغذي لها بالشكل الدائم والذي تصل غزارته إلى ٣٥ل/ثا، ويبلغ عمق البئر ٣٢٠ م وتم تركيب المضخة في البئر على عمق ٢٨٥ م بهدف عدم سحب الرواسب من أسفل البئر، كما أن مياه البئر على ارتفاع مناسب لعمليات الضخ.

وبين المدير العام في تصريح خاص لـ«الوطن» أن المؤسسة قامت باستبدال الخط المجمع الرئيسي في المحطة نتيجة خروجه من الخدمة منذ دخول المجموعات الإرهابية إلى هذه المنطقة، حيث استبدل المجمع بقسط حديدي قطر ٢٥٠ مم، وتم إجراء الصيانة للبركارات الموجودة في كل المشروع واستبدال قواطع المياه من قياس ٦٠ و٨٠ و١٠٠ و١٢٥ و١٥٠ مم ويصل عدد هذه القواطع إلى ٤٠ قاطعاً من مختلف القياسات كما تمت عمليات صيانة شبكة البولي ايتيلين، وتركيب الاكسسورات التي كانت مسروقة على محور الشبكة، ووضع وصلات جديدة للأقسام المتخربة، وتم تركيب قساطل على الشبكة بأقطار ٧٥ مم و٩٠ مم ١١٠ مم، كما تم إجراء الخزان العالي الذي تصل سعته إلى ٣٠٠م٣ والخزان الأرضي بسعة ١٥٠ م٣ كما تم إجراء كل أعمال الصيانة الأخرى في أقسام المحطة ويتم تشغيل المحطة بواسطة مولدة كهربائية تعمل على الديزل باستطاعة ٣٥٠ ك ف.

وأضاف العجمي: إن هذه المحطة توفر المياه لأكثر من ١٠ آلاف نسمة في بلدة التح المحررة، وفي المستقبل يتم العمل على صيانة آبار إضافية أخرى تحتاج للتعزيل ويمكن أن تشكل رافداً لمصدر المياه بالنسبة لهذا المشروع.

معامل «صنع في القنيطرة» ومزرعة رياح لتوليد الكهرباء

القنيطرة - خالد خالد

أوضح عضو مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة القنيطرة ورئيس لجنة الاستثمار في المحافظة محمد خير درويش أن المكتتبين على مقاسم المنطقة الصناعية بالحلس بدؤوا بمرحلة التراخيص الصناعية والحرفية والمباشرة بمرحلة تشييد البناء.

درويش لفت إلى أن عدد المنشآت الصناعية التي باشرت بأعمال البناء حتى تاريخه وصل إلى ٢٦ منشأة صناعية، ومن المتوقع أن يباشر الصناعيون بمرحلة الإنتاج الصناعي في النصف الثاني من العام الحالي.

وأشار عضو مجلس إدارة الغرفة إلى دخول عدد من المعامل مرحلة الإنتاج في القنيطرة كمعمل المشروبات الغازية ومعمل العصير الصناعي بالمنكهات الطبيعية ومعمل لإنتاج السماد الطبيعي والكيميائي ومعمل لصناعة النايلون والبلاستيك ومعمل للعصير الطبيعي ومعمل للحليب الطبيعي ومعمل لإنتاج الألبان والأجبان وإنتاج هذه المعامل جميعها تحت مسمى «صنع في القنيطرة».

درويش بين أن الاكتتاب بشكل كامل وبنسبة ١٠٠ بالمئة على كامل مقاسم المنطقة الصناعية (١٠٣ مقاسم حرفية و١٦٦ مقسماً صناعياً تشمل أربعة قطاعات غذائية وكيميائية وهندسية ونسيجية وحرفية)، منوهاً بأن المحافظة وبدعم من المحافظ بدأت بتنفيذ البنى التحتية حيث تم تنفيذ الصرف الصحي بنسبة ٧٥ بالمئة وشق الطرق ٨٠ بالمئة وتعبيد الطرق للمنطقة الحرفية وتركيب محولة كهربائية ١٠٠ ك ف، مضيفاً: إنه وبعد الاكتتاب على المنطقة الصناعية بالحلس ورغبة الصناعيين الاستثمار بمنشآت جديدة تتجه المحافظة للتوسع وإضافة ١٠٠ دونم باتجاه طريق نبع الفوار.

ولفت إلى أنه بالتوازي مع تنفيذ المنطقة الصناعية الحلس تبين الحاجة لإنتاج الطاقة الكهربائية وقد بدأ الاتجاه لمشاريع الطاقة البديلة الريحية والشمسية وتم تخصيص ١٥٠ دونماً من وزارة الزراعة لمشاريع الطاقة وقد تقدم أحد المستثمرين لإقامة مزرعة ريحية في منطقة الحلس حمل ترخيص من وزارة الكهرباء وبانتظار آلية استثمارية من الجهات المعنية لتوقيع العقد لإنتاج الطاقة الريحية على أرض المحافظة.

ودعا درويش جميع المستثمرين للاستثمار في محافظة القنيطرة لتوفير البيئة الاستثمارية المناسبة. علماً أن هناك مشاريع ودراسات لتنفيذها على أرض المحافظة كسوق الهال ومعمل الألبان والأجبان في الحلس.

يذكر أن المنطقة الصناعية في الحلس تم إحداثها عام ٢٠١٧ برغبة من الحكومة لدعم المحافظة وتطويرها صناعياً.